إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية
(رؤية الجهاد الإسلامي)

د. أنور أبو طه

ما هو الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية ومسألة الدخول في أطرها ومؤسساتها؟ وكيف نفهم هذه المسألة؟ وكيف نتعامل معها؟

أولاً: مواقف الإسلاميين من دخول منظمة التحرير:

إن دعوة القوى الإسلامية لدخول منظمة التحرير الفلسطينية لتكون هي الإطار الجامع لكافة قوى شعبنا وفعالياته السياسية والنضالية، ليست جديدة. وقد تراوحت مواقف الإسلاميين الفلسطينيين تاريخياً من هذه الدعوة كالتالي:

أ ـ الرفض المطلق المبني على وصم منظمة التحرير بالجاهلية والكفر شأنها شأن أي نظام عربي لا يحكم بالإسلام، وهذا بشكل أساسي هو موقف بعض القوى والتيارات الإسلامية غير المشمولة أصلاً بالدعوة للانخراط في منظمة التحرير لأنها ليست موجودة على الخريطة الكفاحية أو الجهادية للشعب الفلسطيني.

ب ـ موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجها السياسي ودورها الكفاحي من جهة، وبالنسبة أو الحصة التي ستعطى للفصيل الإسلامي الذي سينضم للمنظمة من جهة أخرى، وهذا هو موقف الإخوة في حركة حماس التي دخلت منذ الانتفاضة الأولى في حوارات مبكرة مع منظمة التحرير للبحث في هذا الأمر، ولم يُسفر الأمر عن أي اتفاق حول البرنامج أو نسب التمثيل.

جـ ـ موقف الرفض غير المطلق الذي يترك الباب موارباً للقبول بشروط تتعلق بهوية منظمة التحرير وبرنامجها السياسي ودورها الكفاحي، دون الاهتمام بمسألة الحصص ونسب التمثيل باعتبارها ليست المحدد الأساسي الذي له الأولوية في قرار الدخول للمنظمة من عدمه، وهذا هو موقف حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين.

ويجدر أن نلاحظ هنا إن التركيز تاريخياً على المنظور الأيديولوجي في الحكم على منظمة التحرير والقول بأن الموقف الشرعي الإسلامي لا يبيح للإسلاميين الانخراط فيها كان مرده بشكل أساسي غياب الدور الإسلامي عن ساحة الجهاد والكفاح الوطني الفلسطيني منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة، فكان وصم منظمة التحرير بأنها علمانية مخالفة للإسلام ترياقاً يريح "الضمير الإسلامي" الغائب عن ميدان الفعل ومبرراً للابتعاد عن ساحة الجهاد والمقاومة. هذه الصورة تغيرت مع نشأة وبروز حركة الجهاد الإسلامي وحركة حماس منذ الانتفاضة الأولى والدور المميز الذي قامت به الحركتان في ساحة الفعل الجهادي لاسيما في الانتفاضة الأخيرة.. إذ لم يعد التأكيد على دور الإسلام في القضية الفلسطينية يُستجدى بمطالبة منظمة التحرير بأن تنص عليه في وثائقها وأدبياتها بعد أن كتبه استشهاديو حماس والجهاد بدمائهم في ساحات القتال والمواجهة.

بكلمات أخرى، لم يعد مطلوباً من الإسلاميين المطالبة خطابياً بإعادة الاعتبار للإسلام ودوره ومكانته في الصراع بعد أن رسم الاستشهاديون ملامح وآفاق هذا الدور في زمن جنين ورفح، زمن يحيى عياش ومحمود طوالبة.

ثانياً: الحاجة إلى إطار وطني جامع:

إن نقطة البدء في تحديد الموقف من الدعوة إلى انضمام القوى الإسلامية لمنظمة التحرير تكمن في الإجابة عن السؤال: هل هناك حاجة إسلامية أو وطنية لمثل هذه الخطوة في هذا الظرف، أو هل هناك حاجة لإعادة بناء منظمة التحرير بحيث تغدو صالحة لضم كافة قوى شعبنا بما في ذلك حماس والجهاد الإسلامي، وبما يخدم التوجه الإسلامي على المدى الطويل؟

الإجابة بالتأكيد: نعم..

ففي ظل هذا التوقيت على وجه الخصوص، حيث الظرف الدولي والإقليمي والمحلي يختلف عن أي ظرف مرت به القضية الفلسطينية، تبدو الحاجة إلى إيجاد إطار جامع لنضال الشعب الفلسطيني تنخرط فيه كل القوى، حاجة ماسة وملحة أكثر من أي وقت مضى.

لكن هل بالضرورة أن تكون منظمة التحرير هي هذا الإطار؟ إن ركام التجربة وحطام السنوات التي تركت فيها منظمة التحرير خلفها سلسلة من الانهيارات على أكثر من صعيد يجعل من الصعب على الحس والضمير الوطني النظيف، فضلاً عن الإسلامي، أن يقبل بأن منظمة التحرير هي الحل وهي الإطار المنشود. لكن الموقف النفسي من تجربة منظمة التحرير وتاريخها وواقعها يجب أن لا يحجب عنا جملة حقائق موضوعية تجعل من المنظمة هي الإطار الوحيد المتاح أمام الشعب الفلسطيني اليوم، وهي:

1 ـ تحظى منظمة التحرير باعتراف عربي وإسلامي ودولي يستحيل في الظروف الراهنة أن يحصل عليه أي إطار جامع جديد أو بديل، سواء كان هذا الإطار فصيلاً أو مجموعة من الفصائل.

2 ـ على العكس من السلطة الفلسطينية التي نتجت عن اتفاق مع الاحتلال، فإن المنظمة هي منجز عربي وفلسطيني، وهي بهذه الصفة ليست نتاج لحظة طارئة أو عابرة، وبغض النظر عن أية تحفظات أيديولوجية وسياسية، فهي في منشأها أداة نابعة من حاجة وضرورة فلسطينية للكفاح من أجل حق الشعب الفلسطيني في أرضه وبناء كيانه السياسي الوطني على كامل هذه الأرض.

3 ـ إن هذا الإطار الجامع المنجز يتعرض منذ توقيع اتفاق أوسلو إلى عملية ممنهجة لتهميشه وإنهائه، وذلك بتحويل منظمة التحرير إلى مجرد جهاز مهترئ ومشلول من أجهزة السلطة. إن إحياء هذا الإطار ثم إعادة بنائه وتكوينه ليصبح مؤهلاً لاستيعاب كافة القوى داخل فلسطين وخارجها هو إنقاذ وحماية لهذا الإطار الذي يريد البعض التخلص منه أو الإبقاء عليه مجرد ديكور بلا أية فعالية، وبالتالي حماية للقضية الفلسطينية. فالسلطة التي نشأت على أجزاء من أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة لا يمكن أن تضطلع بكامل المسؤولية عن قضية شعب موزع ما بين الأراضي المحتلة عام 1948، والأراضي المحتلة عام 1967، وبلدان الشتات حيث يعيش أكثر من خمسة ملايين فلسطيني.

4 ـ في ظل ما تتمتع به القوى الإسلامية (حماس والجهاد الإسلامي) من حضور ونفوذ في الشارع الفلسطيني، فإن دخولها إلى منظمة التحرير بما تحظى به من شرعية وبما ستؤول إليه بعد تطويرها، لا يعني التحاق هذه القوى بالمنظمة ببرنامجها الراهن، بل إن هذا هو المدخل لجعل برنامج المقاومة، الذي تتبناه الحركة الإسلامية، هو برنامج الإجماع الوطني، أي تثبيت مشروع المقاومة باعتباره الخيار المعبر عن إرادة الشعب الفلسطيني وليس خياراً معزولاً محاصراً مطلوب ضربه وتصفيته ضمن شروط "خارطة الطريق"، ومقتضيات الحرب الأميركية على ما يسمى "الإرهاب في العالم!".

إذن، فالدعوة لدخول منظمة التحرير ليست تعبيراً عن الرضوخ للأمر الواقع أو استجابة للواقعية السياسية المبتذلة التي جرى تسويقها منذ توقيع أوسلو، بل هي تعبير عن حاجة وضرورة وطنية كفاحية.

ثالثاً: متطلبات إعادة بناء المنظمة:

إذا سلمنا ضمن المعطيات السابقة بوجود حاجة لإعادة بناء المنظمة ودخول القوى الإسلامية إليها، يبقى السؤال الهام: عن أية منظمة تحرير نتحدث، وأية منظمة تحرير نريد؟

للإجابة عن هذا السؤال نؤكد بداية أننا ندرك جيداً ما الذي يعنيه دخولنا لمنظمة التحرير، وبالتالي فنحن لسنا على استعداد للتنازل عن أي من ثوابتنا التي تشكل محددات موقفنا من المنظمة. وعليه، فإننا ليس لدينا أية أوهام حول إمكانية إعادة بناء منظمة التحرير بسهولة لتصبح إطاراً جامعاً يضم كافة قوى الشعب الفلسطيني وعلى رأسها حماس والجهاد الإسلامي. إن اتفاق القاهرة أقر تشكيل لجنة تناقش عملية تطوير وإعادة بناء منظمة التحرير وفق أسس جديدة يتم التراضي عليها بين كافة القوى. وبموجب هذا الاتفاق حضرت الحركة الاجتماع التمهيدي الذي انعقد في غزة لهذا الغرض، على أمل أن تتبعه لقاءات أخرى في الخارج يحضرها الأمناء العامون للفصائل من أجل التحاور حول الأسس الجديدة لإعادة بناء منظمة التحرير.

إذن، الانضمام لمنظمة التحرير ليس عملية ميكانيكية سهلة يمكن أن تتم بجرة قلم كما يظن البعض.. إنها رحلة طويلة شاقة ومعقدة مازلنا نضع أقدامنا وخطواتنا الأولى على عتبات الحوار المضني من أجلها.

إننا ندرك، والآخرون أيضاً، أن هناك جملة من الشروط والمتطلبات التي يجب تحقيقها قبل القول إننا أصبحنا جزءاً من منظمة التحرير الفلسطينية. وهذا يقربنا من الإجابة المباشرة عن السؤال الذي طرحناه أي منظمة تحرير نريد؟

ولعل الجواب البديهي عن هذا السؤال هو: منظمة تحرير تعكس اسمها تماماً على الواقع، أي أداة جهادية هدفها "تحرير" فلسطين، وإطاراً جامعاً لا يعمل وفق صيغة تخرج المنظمة من معادلة مشروع المقاومة بل يجعلها الممثل الحقيقي له.

عندها لا يعني انضمامنا للمنظمة تنازلاً عن ثوابتنا بل إنقاذاً لوحدة الشعب والأرض اللتين ضربهما اتفاق أوسلو ونهج التسوية.

ويتضح ذلك من خلال العناوين والمتطلبات المطروحة للنقاش من وجهة نظرنا في عملية إعادة البناء والتي أهمها:

1. الميثاق.. هناك قوى مشاركة في منظمة التحرير تتحدث عن العودة إلى الميثاق الوطني وتطالب بالرجوع عن إلغاء بعض بنوده بحضور كلينتون، وهو أمر لم يصادق عليه ياسر عرفات حتى رحيله.. ولو تم فعلاً تثبيت الميثاق القديم، تبقى من وجهة نظرنا حاجة إلى ميثاق جديد يراعي البعد الإسلامي للقضية الفلسطينية، ويعكس المشهد القائم في ساحة العمل الفلسطيني اليوم.. وليس من السهل الوصول إلى هذا الهدف في ظل موقف السلطة (الرسمية وفق اتفاق أوسلو)، وحركة فتح والفصائل المؤيدة لها من هذه المسألة، خاصة أن الحديث منذ قيام السلطة يتركز على صياغة "دستور" فلسطيني يرى الكيانية الفلسطينية باعتبارها سلطة في طور الانتقال إلى الدولة وليس "منظمة" تقود مرحلة تحرر وطني.
2. مقررات المجالس الوطنية السابقة.. مهما كانت درجة التزام السلطة الرسمية أو فصائل منظمة التحرير بهذه المقررات، فهي في النهاية حاصل الإرادة السياسية التي أنتجتها في حينه، وليس هناك أي منطق يجعلها مسلطة على رأس الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإنها بما فيها من تراجعات من وجهة نظرنا، تنتمي إلى لحظة سياسية منتهية وليس إرثاً مقدساً غير قابل للتجاوز أو التغيير.

3. البرنامج السياسي.. إن منظمة التحرير لا تمتلك برنامجاً سياسياً واضحاً اليوم، أو إن برنامجها يمكن تلخيصه في كلمة واحدة هي "التسوية" التي يجري تنفيذها من خلال السلطة. إن إعادة بناء منظمة التحرير تعني أن يكون برنامجها السياسي انعكاساً لرؤى القوى المكونة للمنظمة، وعليه فإن دخول حماس والجهاد الإسلامي إلى المنظمة يعني تغيير البرنامج السياسي الراهن للمنظمة لتكون بذلك ممثلاً لإرادة الشعب الفلسطيني.

4. العلاقة بين السلطة والمنظمة.. إن من متطلبات إعادة البناء إحداث فك ارتباط وفصل كامل بين المنظمة والسلطة، ليس في مسألة المناصب وحسب، بل أيضاً إلغاء كل أنواع التداخلات، ذلك أن السلطة لها اختصاصات محدودة، ولا إجماع عليها، وهي في كل الأحوال يجب أن تكون تحت إشراف المنظمة، لا أن تكون المنظمة جهازاً من أجهزتها. وليس للسلطة أن تفرض برنامجها على المنظمة أو أن يتم توظيف المنظمة لخدمته.

5. الهيكلية وآلية إعادة التكوين.. في ضوء القول بضرورة فك الارتباط بين المنظمة والسلطة لا يصلح اعتماد المشاركة في انتخابات المجلس التشريعي للسلطة كطريق إلى المجلس الوطني كما هو مطروح الآن.. إن هذه الآلية تعاني من إشكالات عدة مثل:

   أ. إن استعداد أي حركة غير منخرطة في منظمة التحرير للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي، بما يعني الانخراط التلقائي في المجلس الوطني دون التوافق على المتطلبات الأخرى للانضمام للمنظمة، والتي تتعلق بالهوية (الميثاق) والبرنامج السياسي والدور الكفاحي يتجاهل ضرورة إجراء تغييرات أساسية في هذه الموضوعات، وهذا ما بدا في موقف الأخوة في حركة حماس ومشاركتهم في انتخابات المجلس التشريعي.

   ب. إن هناك قوى أساسية في الشارع الفلسطيني ولها دور في المقاومة (الجهاد الإسلامي) لم تشارك في انتخابات المجلس التشريعي في إطار الظروف الراهنة، وهناك قوى أخرى (الشعبية والديمقراطية) شاركت لكن نسب حضورها في المجلس، في ظل اشتداد التنافس بين فتح وحماس، كانت ضعيفة. فكيف يمكن معالجة تمثيل مثل هذه القوى وغيرها في المجلس الوطني إذا كان الطريق إليه تتم عبر المجلس التشريعي؟

   ج. إن المجلس التشريعي يضم في العدد الجديد 132 عضواً من الضفة الغربية وقطاع غزة.. فماذا عن الشعب الفلسطيني في الشتات؟ وهل يمكن إجراء انتخابات للمجلس الوطني في الخارج؟

بالعموم، كيف سيتم إعادة تشكيل المجلس الوطني الفلسطيني، وبقية مؤسسات المنظمة وما هي الآليات المطلوبة لذلك بحيث تضم كافة القوى بما في ذلك حماس والجهاد.

بناء عليه، وفي ضوء ميراث منظمة التحرير الذي طالما شكت منه القوى المكونة للمنظمة، وفي ظل التعقيدات الراهنة التي تكتنف الوضع الفلسطيني على كل المستويات، فإن عملية إعادة البناء بكل مكوناتها ومتطلباتها ليست عملية سهلة ولا يمكن أن تتحقق بالأماني والرغبات.. إنها عملية معقدة وشاقة وبحاجة إلى بذل جهد حقيقي وعمل دؤوب من الجميع من أجل "ولادة جديدة" لمنظمة التحرير. وللوصول إلى هذه الغاية، فإن كافة القوى بما فيها حركة الجهاد تقف أمام استحقاقات مصيرية وتحديات تفرضها المرحلة ويفرضها الدور الذي تصدت له حركات المقاومة، والذي لا يحتمل إدارة الظهر أو الخروج من المعادلة والانتظار مجدداً على "أرصفة الأحلام!".

وطبيعي أن يكون الحوار بين مختلف القوى هو نقطة البدء لمواجهة هذه الاستحقاقات ومفتاح الوصول إلى الهدف.. الحوار الجاد والمسؤول والبنّاء والذي يستند أولاً وأخيراً إلى النوايا الصادقة والمخلصة من الجميع..

إن توفر هذه النوايا ورسم الخريطة الصحيحة للأولويات في ترتيب متطلبات إعادة البناء بما يساعد على الانطلاق في رحلة الألف ميل، يعني أن هناك استعداداً من الجميع وإمكانية للانتقال إلى مرحلة جديدة من العلاقات الداخلية الفلسطينية لا تكون الوحدة الوطنية فيها مجرد شعار، بل تنتقل إلى طور التجسيد المؤسسي بإيجاد الإطار الجامع والممثل الشرعي حقاً لكل قوى شعبنا الفلسطيني، وتوفير عناصر القوة والقدرة على مواصلة مسيرة نضال شعبنا وجهاده حتى نيل كامل حقوقه في كامل أرضه فلسطين.

في الختام، نرجو أن نكون قد أجبنا على بعض من هذه التساؤلات حول الموقف من إعادة بناء منظمة التحرير الفلسطينية، هذه القضية الحساسة في هذه المرحلة المصيرية من عمر أمتنا وشعبنا وقضيتنا وحركتنا.

ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرزقنا جميعاً الإخلاص والقبول.

مع شكري الجزيل لحسن إصغائكم..

2006/5/31

4 جمادى الأولى 1427